

دراسة العوامل المؤثرة في المخرجات الاقتصادية والإدارية لتلبية متطلبات سوق العمل ببلدية سبها، ليبيا

أحمد محمد عريدة¹، عائشة أحمد محمد²، هاجر محمود محمد²، رحمة علي محمد²

ahm.aridah@sebhau.edu.ly

¹قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سبها، ليبيا

²قسم إدارة الأعمال، معهد طرابلس للعلوم الإدارية والطبية سبها، ليبيا

تاريخ الاستلام 2 / 11 / 2025 : تاريخ القبول 24 / 12 / 2025 : تاريخ النشر 01 / 03 / 2026

The Study of Factors Affecting Economic and Administrative Outputs to Meet the Labor Market Requirements in Sebha Municipality, Libya.

Ahmed.M. Areedah¹, Aisha. A. Mohamed², Hajar M. Mohamed², Rahma.A. Mohamed²

¹ Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, University of Sebha, Libya.

²Department of Business Administration, Tripoli Institute of Administrative and Medical Sciences, Libya.

Abstract:

This study aimed to identify the factors affecting the economic and administrative outputs to meet the labor market requirements in Sebha Municipality, Libya, during the academic year 2024-2025. To achieve the study objectives, the descriptive-analytical method was employed, relying on field data collected through a questionnaire administered to the study sample. The study utilized descriptive and quantitative analyses, including arithmetic means and standard deviations, to achieve its objectives. The results indicated that providing administrative programs for student development and enhancing cooperation between students and faculty members significantly contributes to improving the quality of economic and administrative outputs, with mean values of (4.42) and (4.22), respectively. In addition, conducting multiple annual training courses for employees and students also plays an important role in enhancing the quality of economic and administrative education, with a mean value of (4.42). Moreover, the study pointed out that low wages and salaries, administrative favoritism, and nepotism in governmental institutions are among the most influential factors negatively affecting the efficiency and effectiveness of economic and administrative work, with mean values of (4.36) and (4.06), respectively. Based on the findings, the researchers recommended organizing training courses for administrators

before entering the labor market, improving the infrastructure of institutes and colleges, increasing administrative job salaries, applying efficiency and transparency standards in recruitment and promotion, encouraging entrepreneurship programs, and studying labor market needs. It should be noted that this study was limited to examining the factors affecting economic and administrative outputs to meet labor market requirements in Sebha Municipality through the opinions of respondents at the Tripoli Higher Institute of Administrative and Medical Sciences during the academic year 2024-2025.

Keywords: Output Quality, Economic Efficiency, Administrative Performance, Labor market, Sebha.

الملخص:

هدف هذه البحث إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في المخرجات الاقتصادية والإدارية لتلبية متطلبات سوق العمل ببلدية سبها، لبيبا خلال العام الجامعي 2024-2025، ولغرض تحقيق اهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد البحث على البيانات الميدانية المتحصل عليها بواسطة صحيفة الاستبيان من عينة البحث. كما استخدم البحث التحاليل الوصفية والكمية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وذلك لتحقيق أهداف البحث. هذا ولقد بينت نتائج البحث أن توفير برامج إدارية لتطوير الطلبة وتنمية التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس تساهم بشكل كبير في تحسين الجودة الاقتصادية والإدارية للمخرجات، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.42) و (4.22) على التوالي. إقامة أكثر من دورات تدريبية في السنة للموظفين والطلاب تساهم بشكل كبير في تحسين جودة التعليم الاقتصادي والإداري، بمتوسط حسابي بلغ (4.42). كما أشار البحث إلى أن ضعف الأجور ومرتببات الاعمال الادارية والوساطة والمحسوبية داخل المؤسسات الحكومية من أكثر العوامل التي تؤثر في فاعلية وكفاءة للعمل الاقتصادي والإداري، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (4.36) و (4.06) على التوالي. وأوصى الباحثون بإقامة دورات تدريبية للإداريين قبل الالتحاق بسوق العمل وتحسين البنية التحتية للمعاهد والكلليات وتحسين مرتببات الوظائف الإدارية وتطبيق معايير الكفاءة والشفافية في التوظيف والترقية وتشجيع برامج ريادة الاعمال ودراسة احتياجات سوق العمل. هذا ولقد اقتصر هذه البحث على العوامل المؤثرة في المخرجات الاقتصادية والإدارية في تلبية متطلبات سوق العمل ببلدية سبها من خلال استطلاع رأي المبحوثين بمعهد طرابلس للعلوم الإدارية والطبية خلال العام الجامعي 2024-2025.

الكلمات المفتاحية: جودة المخرجات، الكفاءة الاقتصادية، الاداء الاداري، سوق العمل، سبها.

1. المقدمة:

تعتبر العلوم الإدارية والاقتصادية من أهم الدعائم التي يقوم عليها تطور المجتمعات، فهي تزود الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتاجها سوق العمل المتغير باستمرار. فمع تسارع النمو الاقتصادي وتوسع الأنشطة الإنتاجية والخدمية، أصبحت المؤسسات في حاجة إلى كفاءات قادرة على التخطيط، والتنظيم، واتخاذ القرارات السليمة، بما يضمن تحسين الأداء ورفع مستوى التنافسية. في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم، تبرز أهمية العلوم الإدارية والاقتصادية كركيزة أساسية في بناء القدرات البشرية وتوجيه الموارد نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولا تعد بلدية سبها بمنأى عن هذه المتغيرات، إذ تواجه تحديات متنوعة تتطلب كفاءات مؤهلة قادرة على التعامل مع احتياجات سوق العمل المحلي. تعتبر الجامعة مؤسسة اقتصادية تقدم خدمات التعليم والبحث العلمي لأبد لها ان تراجع خطتها لتناسب احتياجات الطلبة والمؤسسات الاقتصادية، فالطالب هو محور العملية التعليمية الجامعية واحد مدخلاتها، وبنفس الوقت هو مخرجها وهدفها، فالجامعة تقدم برامجها التعليمية بما يتفق مع رغبات الطلبة وتوجهاتهم المستقبلية (التقني وأخرون، 2020). عليه بات الاهتمام بخريجين التعليم العالي كأحد مخرجاته من أبرز اهتمامات المنظمات بصورة عامة، والجامعات بصفة خاصة، سواء كانت عامة او خاصة، ولقد أصبحت من متطلبات نجاح جودة خريجي الجامعات والمعاهد العليا، ويات من الضرورة بأن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتطوير مخرجاتها، ولاياتي ذلك الا من خلال تطوير جودة المخرجات من الناحية التعليمية والتطبيقية ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل بالشكل المطلوب. في ليبيا بدأت القطاعات الاقتصادية المختلفة في الانتعاش بعد سنوات من الانهيار، الأمر الذي يتطلب التركيز على فعالية المخرجات الإدارية والاقتصادية وذلك من خلال وضع الخطط والبرامج التي تتماشى مع التطور الحاصل في العلوم الادارية والتي تساهم في تحسين الأداة الاداري، وبذلك يمكن للمحاسب تحقيق الأهداف الأساسية لخدمة المجتمع بالشكل المطلوب. فالتعليم الاداري له دور كبير في المساهمة في رفع كفاءة المؤسسات الحكومية في بلدية سبها، وبالتالي كان من المهم التركيز على المخرجات الادارية ودورها ومدى فاعليته في خدمة المجتمع.

2. مشكلة البحث:

بالرغم من تطور التعليم الإداري والاقتصادي، ما زالت هناك فجوة بين ما يتعلمه الطلبة في المؤسسات التعليمية وبين ما يحتاجه سوق العمل من مهارات عملية وتطبيقية، وهو ما يؤدي إلى ضعف التوظيف وزيادة معدلات البطالة بين الخريجين. عليه تعاني معظم القطاعات الاقتصادية في بلدية سبها من مشكلة ضعف مخرجات التعليم الإداري والاقتصادي وبالتالي تأثيرها على متطلبات سوق العمل، بالرغم من الجهود المبذولة من الكليات العامة والخاصة باعتبارها المصدر الرئيسي لمخرجات التعليم الإداري والاقتصادي، حيث أصبحت معظم المؤسسات التعليمية في المجال الاداري في السنوات الأخيرة لا تحقق أهدافها الاقتصادية، كنتيجة لكبر حجم مهام الأعمال الإدارية و المالية، وبالتالي كان من الضرورة معرفة

العوامل المؤثرة في المخرجات الإدارية والاقتصادية والتي تزيد من فعالية الأنشطة الاقتصادية ببلدية سبها ، عليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالي:

- أ- هل تساهم الكليات والمعاهد في تحسين المخرجات الاقتصادية والإدارية؟
- ب- هل تساهم الدورات التدريبية في تحسين جودة المخرجات الاقتصادية والإدارية؟
- ت- ماهي أكثر العوامل التي تؤثر على المخرجات الإدارية والاقتصادية في الحصول على العمل؟
- ث- ماهي أهم العوامل التي تساعد على تحسين المخرجات الاقتصادية والإدارية؟

3. أهداف البحث:

يهدف هذه البحث إلى التعرف على العوامل التي تؤثر في المخرجات الاقتصادية والإدارية بمعهد طرابلس للعلوم الإدارية ببلدية سبها، ليبييا، وتقديم بعض التوصيات التي تساهم في زيادة فاعلية المخرجات الاقتصادية والإدارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن التعليم الاقتصادي والإداري يمثل القاعدة الأساسية للقطاعات الخدمية في بلدية سبها. كما يعد البحث من بين البحوث القليلة التي تهتم بتحديد العوامل المؤثرة في المخرجات الاقتصادية والإدارية، لا سيما في القطاع الخاص. علاوة على ذلك تسعى نتائج البحث إلى تحسين كفاءة وفاعلية المخرجات الاقتصادية والإدارية لتصبح أداة فعالة في مواجهة تحديات سوق العمل، والحد من مشكلة البطالة، وتطوير كفاءة الموارد البشرية، بما يعزز بدوره فرص التنمية الاقتصادية المستدامة في بلدية سبها.

5. مصادر البيانات وأسلوب التحليل:

تم الحصول على البيانات الأولية من استمارة الإستبيان التي أعدت لغرض البحث، حيث تم تصميم استبيان خاصة للحصول على المعلومات المطلوبة باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) ذو النقاط الخمس (Five point) فأعطيت خمس درجات للإجابة (موافق بشدة) ، واربعة درجات للإجابة (موافق) ، وثلاث درجات للإجابة (حيادي)، ودرجتان للإجابة (غير موافق)، ودرجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة)، وقد تم توزيعها وجمعها ميدانياً من أفراد العينة البحثية بمعهد طرابلس العالي للعلوم الإدارية والطبية خلال العام الجامعي 2024-2025، واستخدم البحث التحليل الوصفي والكمي والمتوسطات الحسابية (مقياس النزعة المركزية) والانحراف المعياري (مقياس التشتت) لتقييم إجابات العينة ومدى التجانس بينها ، وذلك للوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف البحث. وقد تم تقدير معايير الاستجابة باتباع الخطوات الإحصائية كما هو موضح بالجدول رقم (1):

جدول (1): ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

غير موافق بشدة	موافق بشدة	حيادي	موافق	موافق بشدة	الإجابة
1	2	3	4	5	الترميز
5-4.2	4.2-3.4	3.4-2.6	2.6-1.8	1.8-1	*طول الفئة
منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا	درجة الموافقة

المصدر: اعداد الباحث بناء على البحوث السابقة.

المدى = أعلى درجة متوقعة للإجابة - أقل درجة. (4=1-5)

*طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات. (0.8=5÷4)

6. الحدود الموضوعية:

يقتصر البحث على دور المخرجات الاقتصادية والإدارية في تلبية متطلبات سوق العمل بلدية سبها.

• الحدود الزمنية: 2025

• الحدود المكانية: معهد طرابلس العالي للعلوم الطبية والإدارية، بلدية سبها، ليبيا.

7. الدراسات السابقة:

هدف التريكي والنقراط (2013) في بحثهما عن قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية التدريبية لمتطلبات سوق العمل GTZ، إلى تحليل مدى توافق مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية في ليبيا مع متطلبات سوق العمل. وأظهرت النتائج أن المخرجات التي تمتلك مهارات وكفاءات عالية هي الأكثر قدرة على الحصول على فرص عمل، بينما تظل فرص المخرجات الضعيفة محدودة. كما بين البحث وجود نقص في العمالة الليبية المؤهلة بنسبة 76.3%، مما يعكس ضعف مخرجات التعليم مقارنة باحتياجات سوق العمل. وأوضحت النتائج أن خريجي الجامعات هم الأفضل من حيث فرص التوظيف، يليهم خريجو المعاهد المهنية العليا. وأوصى الباحثان بضرورة الربط بين السياسات الاقتصادية والتعليمية، وتطوير الإدارة التعليمية، واستحداث نظام تعليمي حديث يواكب احتياجات سوق العمل، إلى جانب إدراج مهارات التواصل والإدارة والبحث العلمي في المناهج الدراسية، وزيادة الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، وربط التعليم بقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تناول البرهومي (2022) في بحثه عن مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في ليبيا، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث. وأظهرت النتائج أن أغلب الأفراد يسعون للحصول على درجة جامعية تؤهلهم لدخول سوق العمل والحصول على وظائف مرموقة، إلا أن جمود المشاريع التنموية والخدمية والاستثمارية أدى إلى ضعف الطلب على هذه المخرجات. كما أكدت الدراسة على أهمية مواءمة جودة خريجي الجامعات مع متطلبات مؤسسات سوق العمل، لضمان تلبية احتياجاته وتوفير فرص عمل مناسبة لتخصصاتهم. وأوصى الباحث بضرورة تعزيز التعاون بين

الجامعات المحلية والإقليمية والدولية للاستفادة من التجارب الناجحة في ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، وبما يسهم في تطوير منظومة التعليم ورفع كفاءة الخريجين في ليبيا.

أشار أصميذة وآخرون (2022) في بحثهم عن المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومدى توافرها لدى خريجي قسمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة الليبية. استخدم الباحثون المنهج التطبيقي التحليلي لقياس مستوى امتلاك الخريجين للمهارات الإدارية والمهنية المطلوبة في سوق العمل. وأضحت النتائج أن المستوى العام لتوافر المهارات لدى المخرجات الإدارية مرتفع، كما تبين أن المهارات الإدارية مثل مهارة الاتصال الإداري، والتخطيط الاستراتيجي، والبيع، وتصميم الهياكل التنظيمية، واستخدام الحاسوب كانت ذات دلالة إحصائية معنوية، بينما مهارة اللغة الإنجليزية لم تظهر دلالة إحصائية. وأوصى الباحثون بضرورة تحديد المهارات التي يحتاجها الطالب مسبقاً، وتعزيز التدريب الميداني والواقعي، وربط الكلية بسوق العمل عبر تفعيل مكاتب خدمة المجتمع والبحوث الاستشارية، إضافة إلى تحسين مستوى اللغات الأجنبية وفتح قنوات اتصال مباشرة بين الكلية والمؤسسات الحكومية.

توصل بن سعيد (2025) في بحثه عن أثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد، جامعة المرقب. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لقياس العلاقة بين متطلبات سوق العمل ومستوى جودة المخرجات الإدارية. وأكدت نتائج البحث أن إجابات المبحوثين حول واقع متطلبات سوق العمل كانت مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (3.57)، في حين كانت إجاباتهم حول جودة المخرجات الإدارية متوسطة بمتوسط حسابي قدره (2.66). كما بينت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل على جودة المخرجات الإدارية عند مستوى المعنوية المعتمد في البحث. وأوصى الباحث بضرورة التحسين المستمر لجودة المخرجات الإدارية، مع التركيز على تنمية المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل، إضافة إلى استحداث برامج تدريبية تستند إلى الاحتياجات الفعلية لسوق العمل الليبي.

أوضح عريذة (2025) في بحثه عن العوامل الاقتصادية المؤثرة في مخرجات التعليم الزراعي لتلبية متطلبات سوق العمل في بلدية سبها بالجنوب الليبي، حيث اعتمد الباحث على البيانات الميدانية من عينة البحث، مستخدماً التحليلين الوصفي والكمي بالإضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتحقيق أهداف البحث. أظهرت نتائج البحث أن الدورات التدريبية الزراعية ودور الكليات والمعاهد الزراعية لها تأثير معنوي إيجابي في تحسين مخرجات التعليم الزراعي، وخاصة في تخصص الاقتصاد الزراعي. كما تبين أن مستوى الدخل والاستثمارات الزراعية لها تأثير معنوي على فاعلية وكفاءة المخرجات التعليمية الزراعية وأوصى الباحث بضرورة إقامة دورات تدريبية زراعية وتوفير قروض للمزارعين الجدد، إلى جانب تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية الزراعية، ونشر ثقافة التعليم الزراعي، مع العمل على تحديد متطلبات سوق العمل الزراعي بما يضمن مواءمة المخرجات مع احتياجاته الفعلية.

بالرغم من تشابه أدوات التحليل وتجميع البيانات إلا ان البحث الحالي يقتصر على بلدية سبها، مما يمنح فرصة ميدانية للتركيز على واقع المخرجات الاقتصادية والإدارية في الجنوب الليبي، في حين تناولت معظم البحوث السابقة على بيئات مختلفة.

8. وصف مجتمع البحث:

8.1. اختيار العينة:

يتكون مجتمع البحث ليشمل طلبة وأعضاء هيئة التدريس بمعهد طرابلس العالي للعلوم الطبية والإدارية والبالغ عددهم ما يقارب 60 عينة، ونظرا لصغر مجتمع البحث، فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، حيث تم توزيع 60 استمارة على المخرجات الاقتصادية والإدارية. وبعد فحص الاستبيانات المستردة، تبين أن 10 استمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي، فتم استبعادها، وبالتالي أصبح عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 50 استبيان تشكل نسبة 83.3% من إجمالي أفراد العينة.

8.2. اختبار ثبات أداة البحث:

تم اختبار مدى موثوقية أداة البحث باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، حيث تعتبر نتيجة المقياس مقبولة إحصائياً وجيدة إذا زادت قيمة ألفا كرونباخ عن 60% (Zakariya, 2022). كما هو موضح في الجدول رقم (2)، فقد تم قياس معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات البحث، وذلك لتقييم مدى اتساق الإجابات وموثوقية الأداة. وجاءت النتائج على النحو التالي:

جدول (2): نتائج قياس معامل ألفا كرونباخ

الرقم	محاور الاستبيان	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ ألفا	*معامل الثبات
1	مساهمة الكليات والمعاهد	5	0.60	0.77
2	التخصصات الإدارية	6	0.61	0.78
3	دورات تدريبية	4	0.63	0.79
4	العوامل المؤثرة في المخرجات الإدارية	8	0.69	0.83
5	العوامل المساعدة في الإدارة	11	0.64	0.80

*الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيم معامل كرونباخ ألفا لفقرات أداة البحث (0.60)، (0.61)، (0.63)، (0.69)، (0.64)، وبالتالي تكون اغلبية القيم أكبر من (0.60) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة البحث جيدة، وموثوقية

أداة البحث وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الاحصائي. كما ان قيمة الثبات كانت مرتفعة حيث تراوحت ما بين (0.77-0.83).

9. التحليل الوصفي لأفراد العينة:

9.1. توزيع أفراد العينة وفق القطاع التعليمي:

بينت نتائج البحث أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى فئة القطاع التعليمي العام، حيث بلغ عددهم 31 مبحوث، بنسبة (62%) من إجمالي أفراد العينة. تليها فئة التعليم الخاص في المرتبة الثانية، حيث بلغ عددهم 19 مبحوث، بنسبة (38%) من إجمالي العينة، كما هو موضح في الجدول رقم (3).

جدول (3): توزيع أفراد العينة وفق القطاع التعليمي

القطاع التعليمي	العدد	%
العام	31	62
الخاص	19	38
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

9.2. تخصص أفراد العينة:

أشارت نتائج البحث إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى تخصص إدارة الأعمال، حيث بلغ عددهم 22 مبحوثاً، بنسبة (44%) من إجمالي أفراد العينة. يليه تخصص الاقتصاد في المرتبة الثانية، حيث بلغ عددهم 18 مبحوثاً، بنسبة (36%) من إجمالي أفراد العينة، كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول (4): توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص

التخصص	العدد	%
إدارة الأعمال	22	44
الاقتصاد	18	36
اخرى	10	20
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

9.3. توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

يبين الجدول رقم (5) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة الإناث، وبلغ عددها 29 مبحوث، وبنسبة مثلت نحو (58%) من إجمالي أفراد العينة، وبعدها الفئة الذكور، حيث بلغ عددها 21 مبحوث، وبنسبة مثلت نحو (42%) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	%
ذكور	21	42
إناث	29	58
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

9.4. توزيع أفراد العينة وفقاً للعمر:

تم تقسيم الفئات العمرية لأفراد العينة خلال فترة البحث إلى فئتين، كما هو موضح بالجدول رقم (6)، حيث أوضحت النتائج أن غالبية أفراد العينة كانت أعمارهم تتراوح ما بين 20-25 عام، وبلغ عددها 33 مبحوث، وبنسبة مثلت نحو (66%) من إجمالي أفراد العينة، وبعدها الفئة العمرية التي تراوحت أعمارها من 25 عام فما فوق، حيث بلغ عددها 17 مبحوث، وبنسبة مثلت نحو (34%) من إجمالي أفراد العينة.

جدول (6): توزيع أفراد وفقاً للعمر

العمر	العدد	%
25-20	33	66
25 - فما فوق	17	34
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

9.5. توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي:

بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة هم من فئة جامعية فما فوق حيث بلغ عددهم 23 مبحوث وبنسبة مثلت نحو (46%) من إجمالي أفراد العينة، بينما أتت فئة دبلوم عالي حيث بلغ عددهم 21 مبحوث وبنسبة قدرت بنحو (42%) من إجمالي أفراد العينة، كما هو موضح بالجدول رقم (7) التالي:

جدول (7): توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي

العمر	العدد	%
جامعي فما فوق	23	46
دبلوم عالي	21	42
دبلوم متوسط	4	8
تعليم ثانوي	2	4
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

9.6. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية:

تم تقسيم أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية إلى أربع فئات، كما هو موضح في الجدول رقم (8). بينت النتائج أن غالبية العينة ينتمون إلى فئتي الطلاب والموظفين، حيث بلغ عدد كل فئة 17 مبحوث، بنسبة (34%) من إجمالي أفراد العينة لكل منهما. تليها فئة أعضاء هيئة التدريس في المرتبة الثانية، حيث بلغ عددهم 8 مبحوثين، بنسبة (16%) من إجمالي أفراد العينة. أما فئتا الأعمال الحرة وبدون عمل فقد احتلتا المرتبة الأخيرة، حيث بلغ عدد كل فئة 4 مبحوثين، بنسبة (8%) لكل منهما من إجمالي أفراد العينة.

جدول (8): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية

المسمى الوظيفي	العدد	%
طالب	17	34
موظف	17	34
عضو هيئة تدريس	8	16
عمل حر	4	8
لا يعمل	4	8
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

9.7. توزيع أفراد العينة حسب الخبرة في إدارة الأعمال والاقتصاد:

تم تقسيم أفراد العينة وفق سنوات الخبرة في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد إلى ثلاث فئات. وأظهرت النتائج أن الغالبية من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من سنتين، حيث بلغ عددهم 28 مبحوثاً، ما يمثل نحو (56%) من إجمالي العينة. وجاءت الفئة ذات الخبرة من أكثر من سنتين وحتى 4 سنوات في المرتبة الثانية بعدد 13 مبحوثاً بنسبة (26%)، بينما

كانت فئة الخبرة أكثر من 4 سنوات الأقل عددًا، حيث بلغ عددهم 9 مبحوثين بنسبة (18%) من إجمالي العينة. وتبين هذه النتائج أن غالبية المشاركين حديثي الخبرة، كما هو موضح بالجدول رقم (9) التالي:

جدول (9): توزيع أفراد العينة وفقا لسنوات الخدمة

سنوات الخبرة	العدد	%
اقل من 2 سنوات	28	56
من 2-4 سنة	13	26
سنوات أكثر من 4	9	18
المجموع	50	100

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

10. تحليل البيانات والاجابة على التساؤلات:

10.1. هل تساهم الكليات والمعاهد في تحسين المخرجات الاقتصادية والإدارية؟

بينت نتائج البحث، ومن خلال الجدول رقم (10)، أن السؤال رقم (4) احتل المرتبة الأولى بين العوامل التي تؤدي إلى تحسين جودة المخرجات الاقتصادية والإدارية، والمتعلق بتوفير برامج اقتصادية وإدارية لتطوير الطلبة. وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.42) مع انحراف معياري قدره (0.61)، مما يدل على تجانس آراء أفراد العينة حول أهمية هذا السؤال.

كما احتل السؤال رقم (5)، المتعلق بتنمية التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.22)، مما يعكس أن التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يساهم بشكل كبير في رفع جودة المخرجات الاقتصادية والإدارية.

جدول (10): مساهمة الكليات والمعاهد في تحسين مخرجات المخرجات الاقتصادية الإدارية

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1	المفاضلة بين الطلبة	8	19	15	8	0	3.54	0.95	الخامس	مرتفع
2	تناسب المقررات الدراسية قدرة الطلبة	9	25	14	2	0	3.82	0.77	الرابع	مرتفع

مرتفع	الثالث	0.73	4.04	0	2	6	30	12	تتوفر مقررات عملية لتعزيز مهارات الادارية	3
مرتفع جدا	الاول	0.61	4.42	0	0	3	23	24	توفير برامج إدارية لتطوير الطلبة	4
مرتفع جدا	الثاني	0.82	4.22	0	2	6	21	21	تنمية التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس	5

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

10.2. ماهي أكثر القطاعات الاقتصادية التي تحتاج للتخصصات الاقتصادية والإدارية؟

أظهرت نتائج البحث أن رقم (10)، المتعلق بقطاع المصارف والبنوك، قد احتل إجابة السؤال المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية من حيث الحاجة إلى المخرجات الاقتصادية والإدارية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.82) لإجابات العينة في حين بلغ الانحراف المعياري (0.44). أما السؤال رقم (8)، الخاص بقطاع الصحة، فقد جاء في المرتبة الثانية بمتوسط الحسابي قدره (4.76) وانحراف معياري (0.48)، مما يدل على أهمية حاجة هذا القطاع للمخرجات الاقتصادية والإدارية. في المقابل، حصل قطاع التعليم على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.70) وانحراف معياري (0.51). كما هو موضح بالجدول رقم (11).

جدول (11): القطاعات الاقتصادية التي تحتاج للتخصصات في مجال الاقتصاد وإدارة الاعمال

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق بشدة	غير موافق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
6	الصناعة	14	27	8	1	0	4.08	0.72	الرابع	مرتفع جدا
7	الزراعة	12	15	18	2	0	3.68	0.96	السادس	مرتفع
8	الصحة	39	10	1	0	0	4.76	0.48	الثاني	مرتفع جدا
9	التعليم	36	13	1	0	0	4.70	0.51	الثالث	مرتفع جدا
10	المصارف والبنوك	42	7	1	0	0	4.82	0.44	الاول	مرتفع جدا
11	قطاعات أخرى	12	13	25	0	0	3.74	0.83	الخامس	مرتفع

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

10.3. هل تساهم الدورات التدريبية في تحسين جودة مخرجات الاقتصاد وإدارة الاعمال؟

بينت نتائج البحث أن السؤال رقم (14)، والمتعلق بإقامة أكثر من دورة تدريبية في السنة، قد احتل المرتبة الأولى، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.42) بانحراف معياري قدره (0.61). ويُشير ذلك إلى أن نسبة كبيرة جدًا من أفراد العينة توافق تمامًا على أهمية إقامة أكثر من دورة سنويًا لتعزيز كفاءة العاملين ورفع جودة المخرجات الإدارية. كما جاء السؤال رقم (13)، الخاص بإقامة دورتين تدريبيتين في السنة، في المرتبة الثانية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.98) والانحراف المعياري (1.02)، مما يدل على وجود اتفاق مرتفع إلى حدٍ ما بين آراء المبحوثين حول هذا الخيار. أما السؤال رقم (15)، المتعلق بإقامة دورة واحدة في السنة فقط، فقد احتل الترتيب الأخير بين البنود، حيث اعتبره أفراد العينة من الأسباب المؤدية إلى ضعف جودة المخرجات الإدارية، وهو ما يؤكد أهمية تكثيف البرامج التدريبية خلال العام الواحد. كما هو موضح بالجدول رقم (12)

جدول (12): مساهمة الدورات التدريبية في تحسين جودة مخرجات الاقتصاد وإدارة الأعمال

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
12	إقامة دورة واحدة	13	12	13	9	3	3.46	1.23	الثالث	مرتفع
13	إقامة دورتين	17	21	8	2	2	3.98	1.02	الثاني	مرتفع
14	أكثر من دورة	24	23	3	0	0	4.42	0.61	الأول	مرتفع جدا
15	عدم إقامة دورات	3	6	4	18	19	2.12	1.22	الرابع	منخفض

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

10.4. ماهي العوامل التي تؤثر على المخرجات الإدارية والاقتصادية في الحصول على العمل؟

من خلال الجدول رقم (13)، يتضح أن أعلى متوسط حسابي بلغ (4.36) وهو للسؤال رقم (19)، المتعلق بضعف الأجور والمرتبات الخاصة بالأعمال الإدارية. ويدل ذلك على أن العينة توافق بشدة على أن تدني الأجور يعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة سلبًا على جودة وكفاءة الأداء الإداري. كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.96)، مما يشير إلى وجود تباين متوسط في آراء المبحوثين.

وجاء السؤال رقم (23) في المرتبة الثانية، والمتعلق بتأثير الوساطة والمحسوبية داخل المؤسسات على فاعلية الأعمال الإدارية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.06). وهذا يعني أن نسبة كبيرة من أفراد العينة تتفق إلى حدٍ كبير على أن انتشار الوساطة والمحسوبية يُضعف فاعلية الإدارة ويؤثر في كفاءة الأداء الوظيفي.

أما السؤال رقم (20)، المتعلق بانخفاض القدرة على الإدارة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، فقد احتل الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (4.04)، مما يعكس إدراك المبحوثين لوجود قصور نسبي في القدرات الإدارية التي تؤثر على جودة المخرجات الاقتصادية والإدارية في بيئة العمل.

جدول (13): العوامل التي تؤثر على المخرجات الاقتصادية والإدارية في الحصول على العمل

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
16	ضعف المهارات الفنية والعملية للقيام بالعمل الإداري	9	32	7	2	0	3.96	0.70	الخامس	مرتفع
17	عدم التوافق بين فرص التوظيف ومؤهلات الخريجين الاقتصاديين والإداريين	10	24	10	6	0	3.76	0.92	الثامن	مرتفع
18	صعوبة مواجهة التغيرات في العمل الاقتصادي والإداري	14	25	8	3	0	4	0.83	الرابع	مرتفع
19	ضعف الأجور ومرتببات الأعمال الاقتصادية والإدارية	30	12	5	2	1	4.36	0.96	الأول	مرتفع جدا
20	قلة القدرة على الإدارة واتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.	10	33	6	1	0	4.04	0.64	الثالث	مرتفع
21	ضعف مهارات التواصل مع الآخرين	12	26	9	3	0	3.94	3.94	السادس	مرتفع
22	زيادة عدد الإداريين بشكل يفوق الحاجة الفعلية للقطاع	14	19	14	3	0	3.88	3.88	السابع	مرتفع
23	الوساطة والمحسوبية داخل المؤسسات الاقتصادية	24	12	7	7	0	4.06	1.09	الثاني	مرتفع

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

10.5. ماهي العوامل التي تساعد على تحسين المخرجات الاقتصادية والإدارية؟

يتضح من نتائج الجدول رقم (14) أن السؤال رقم (26) قد احتل المرتبة الأولى فمن بين الأسباب التي تساهم في زيادة تحسين المخرجات الإدارية والاقتصادية، هي إقامة دورات تدريبية للإداريين والاقتصاديين قبل الالتحاق بسوق العمل. وقد بلغ المتوسط الحسابي (4.66) بانحراف معياري قدره (0.48)، مما يدل إلى أن أفراد العينة متفقون بدرجة عالية جدًا على أهمية إعداد وتأهيل الإداريين ميدانيًا قبل دخولهم سوق العمل، إضافة إلى تجانس آراء المبحوثين حول هذا السؤال. وجاء السؤال رقم (31) في المرتبة الثانية، والمتعلق بضرورة تحسين البنية التحتية للمعاهد والكليات العامة والخاصة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.48). وهذا يعني أن نسبة كبيرة من أفراد العينة توافق بدرجة كبيرة على أن تطوير البيئة التعليمية من أهم العوامل التي ترفع من جودة المخرجات الإدارية والاقتصادية.

أما السؤال رقم (29)، الخاص بتنمية المهارات المهنية والأخلاقية للمخرجات الإدارية والاقتصادية، فقد احتل الترتيب الثالث بمتوسط حسابي (4.34)، مما يدل على اتفاق غالبية المبحوثين على أهمية تطوير هذه المهارات لضمان كفاءة الأداء المهني بعد التخرج. واحتلت إجابات العينة على السؤال رقم (24) الترتيب الرابع، والمتعلق بضرورة دراسة احتياجات سوق العمل للتخصصات الإدارية والاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.26)، وهو ما يعكس الوعي لدى المبحوثين لأهمية مواكبة التخصصات مع متطلبات السوق.

وأخيرًا، جاء السؤال رقم (28)، المتعلق بتوسيع ثقافة ريادة الأعمال للمخرجات الإدارية والاقتصادية، في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.24) وانحراف معياري (0.59). ويشير ذلك إلى أن نسبة متوسطة من أفراد العينة توافق على أهمية تعزيز الوعي بريادة الأعمال ودورها في تحسين الأداء للمخرجات الإدارية والاقتصادية.

جدول (14): العوامل التي تساعد على تحسين مخرجات الاقتصادية والإدارية

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
24	دراسة احتياجات سوق العمل لتخصصات الإدارية والاقتصادية	19	25	6	0	0	4.26	0.66	الرابع	مرتفع جدا
25	التعريف بأهمية الاعمال الادارية في القطاعات الاقتصادية	15	27	8	0	0	4.14	0.67	السادس	مرتفع

مرتفع جدا	الأول	0.48	4.66	0	0	0	17	33	إقامة دورات تدريبية للإداريين قبل الالتحاق بسوق العمل	26
مرتفع	السابع	0.72	4.12	0	2	7	27	15	تحديث المقررات لتناسب احتياجات السوق العلمية والمهنية	27
مرتفع جدا	الخامس	0.59	4.24	0	0	4	30	16	توسيع ثقافة ريادة الأعمال للمخرجات الإدارية والاقتصادية	28
مرتفع جدا	الثالث	0.66	4.34	0	0	5	23	22	تنمية مهارات المخرجات الإدارية والاقتصادية المهنية والأخلاقية	29
مرتفع	الثامن	0.80	4.12	0	0	13	18	19	التعاون بين المعاهد والكليات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة	30
مرتفع جدا	الثاني	0.84	4.48	1	1	2	15	31	تحسين البنية التحتية للمعاهد والكليات العامة والخاصة	31

المصدر: جمعت وحسبت من استمارة الاستبيان

11. النتائج:

استنادا إلى ما تم عرضه في هذا البحث من تحليل إحصائي لبيانات أفراد العينة البحثية في بلدية سبها خلال عام 2025، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية لأراء المبحوثين حول العوامل المؤثرة في المخرجات الإدارية والاقتصادية لتلبية متطلبات سوق العمل المحلي وهي كما يلي:

- أ- توفير البرامج الإدارية الهادفة إلى تطوير الطلبة وتعزيز التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس يسهم بشكل كبير في رفع جودة المخرجات الإدارية وتحسين مستوى الأداء الأكاديمي داخل المؤسسات التعليمية.
- ب- تبين أن قطاعي المصارف والبنوك التجارية، إضافة إلى قطاع الصحة، من أكثر القطاعات الاقتصادية في بلدية سبها حاجة إلى الكفاءات الاقتصادية والإدارية المؤهلة لتلبية متطلبات سوق العمل.

ت- أظهرت النتائج أن إقامة أكثر من دورة تدريبية سنويًا للموظفين والطلبة تساهم بدرجة عالية في تحسين جودة التعليم الاقتصادي والإداري ورفع كفاءة الخريجين في ممارسة العمل الإداري بعد التخرج.

ث- أوضح البحث أن ضعف الأجور والمرتبات الخاصة بالأعمال الإدارية، وانتشار ظاهرة الوساطة والمحسوبية داخل المؤسسات الحكومية من بين أهم العوامل التي تؤثر سلبيًا في فاعلية وكفاءة الأداء الاقتصادي والإداري.

ج- توصلت النتائج إلى أن إقامة دورات تدريبية للإداريين قبل التحاقهم بسوق العمل، إلى جانب تحسين البنية التحتية للمعاهد والكليات العامة والخاصة، تُعد من العوامل الأساسية الفعالة في تحسين جودة المخرجات الإدارية والاقتصادية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي.

12. التوصيات:

استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها البحث، يوصي الباحثون بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في تطوير وتعزيز جودة المخرجات الاقتصادية والإدارية بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل في بلدية سبها، وذلك على النحو الآتي:

- أ- تطوير البرامج الإدارية والتدريبية داخل المؤسسات التعليمية، بما يضمن تنمية مهارات الطلبة الإدارية والمهنية قبل تخرجهم لرفع كفاءتهم في مجالات القيادة واتخاذ القرار والإدارة الحديثة.
- ب- تعزيز التعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من خلال مشاريع تطبيقية وأنشطة مشتركة تربط الجانب النظري بالعملية.
- ت- تحسين البنية التحتية للمعاهد والكليات العامة والخاصة لتوفير بيئة تعليمية متكاملة تساعد على الإبداع والإنتاجية.
- ث- مراجعة سلم الأجور والمرتبات للوظائف الإدارية بما يحقق العدالة ويزيد من الرضا الوظيفي ويدعم الأداء المهني.
- ج- الحد من ظاهرة الوساطة والمحسوبية داخل المؤسسات الحكومية عبر تطبيق معايير الكفاءة والشفافية في التوظيف والترقية.
- ح- تشجيع ثقافة ريادة الأعمال والإدارة الابتكارية بين الطلبة والخريجين لتوسيع فرص العمل الذاتي والمبادرات الإدارية الجديدة.
- خ- الاهتمام بدراسة احتياجات سوق العمل بشكل دوري لضمان مواءمة المخرجات التعليمية مع متطلبات الاقتصاد المحلي.

المراجع العربية:

إصميذة، مصباح عبد الرحمن. اسميو، محمد على. بن مصطفى، الصادق عبد السلام، حميدة على محمد، (2022)، المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسيمي الإدارة العامة وإدارة الأعمال:

- دراسة تطبيقية على كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 9(2) ، ص 1-27
- البرهومي، انتصار جبريل (2022)، موازنة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل في ليبيا، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، مجلد (20)، العدد (20)، ص 346-366.
- التريكي، مصطفى الصغير والنقراط، احمد محمد، (2013)، قراءات في نتائج دراسة خريجي المؤسسات التعليمية تدريبية لمتطلبات سوق العمل GTZ، مجلة الجامعة، العدد (15)، مجلد (2)، ص 1-16.
- الثقباني، إبراهيم محمد، التريزي، محمد عادل، القطمه محمد يحيى، الكاظمي، يحيى طه يحيى الحبوشي، محمد فؤاد (2020)، دور التعليم الحاسبي على متطلبات السوق اليمني، بحث تخرج، قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة المستقبل، صنعاء، اليمن، ص 2.
- بن سعيد، مختار عطية (2024)، أثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجين قسم الإدارة بكلية الاقتصاد، جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية، مجلة الاصاله، العدد (10).
- عريدة، أحمد محمد (2025)، دراسة العوامل الاقتصادية التي تؤثر في مخرجات التعليم الزراعي لتلبية متطلبات سوق العمل في بلدية سبها بالجنوب الليبي، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، مجلد (24)، عدد (1)، ص 1-9 <https://doi.org/10.51984/jopas.v24i1.3443>

المراجع الأجنبية:

- Zakariya YF (2022): Cronbach & Alpha in mathematics education research: its appropriateness, overuse, and alternatives in estimating scale reliability, *Sec. Educational Psychology*, Volume 13 – 2022.
<https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.1074430>